Journal Of the Iraqia University (68-1) July (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

خصوصية المسؤولية الجنائية عن الذكاء الإصطناعي

م.م. يوسف زبن خضير يونس
جامعة الفلوجة/ كلية الطب

The specificity of criminal liability for artificial intelligence

Youssef Zaben Khader Younis Al-Arsan
University of Fallujah / College of Medicine
Youssef.zabin@uofallujah.edu.iq

الملخص

إن إستخدام برامج الذكاء الإصطناعي في مختلف مجالات الحياة يثير العديد من الصعوبات ، لاسيما فيما يتعلق بالمسئولية الجنائية عن أعمال هذه البرامج ، و مدى ملائمة التشريعات الحالية و قدرتها على إستيعاب الخصائص الفريدة لهذه التقنيات .وبناء عليه فإن الدراسة تسعى الي مناقشة بعض التحديات الحالية لبرامج الذكاء الإصطناعي أو تلك التي يمكن أن تثور في المستقبل ، لاسيما في ظل تسارع وتيرة التطور التكنولوجي ، فلقد أعطت البرامج المتطورة لبعض الآلات التي تعمل بالذكاء الإصطناعي قدرات هائلة تصل خطورتها حد بناء خبرة ذاتية تمكنها من إتخاذ القرارات بصورة مستقلة ، لذا من المتصور أن تخرج هذه الكيانات عن السيطرة البشرية و ترتكب الجرائم بإرادة منفردة بعيداً عن الأوامر البرمجية المعطاه لها .**الكلمات المفتاحية** الذكاء الإصطناعي ، الشخصية القانونية ، المسؤولية الجنائية ، الربوت

Abstract

The use of artificial intelligence programs in various fields of life raises many difficulties, especially with regard to criminal liability for the work of these programs, the appropriateness of current legislations, and their ability to understand the unique characteristics of this technology.Accordingly, this study seeks to discuss some of the current challenges of artificial intelligence programs or those that may arise in the future ,especially in light of the rapid pace of technological development ,advanced programs have given some artificial intelligence-powered machines enormous capabilities that are very dangerous as they can develop self-experience that enable them to make decisions independently ,therefore ,it's conceivable that these entities will deviate from human control and commit crimes with their own will away from the software orders given to them.**Key words** Artificial intelligence, Legal personality, criminal liability, Robot

المقدمة

تميز القرن العشرون وبدايات القرن الحالي عن غيره من القرون بتطورات لم يكن لها مثيل قبل ذلك؛ نظرًا لظهور التقنيات الحديثة المتطورة، ومن بينها صناعة الروبوت والذي أصبح في الوقت الحالي من أهم الصناعات التي يعتمد عليها في الحياة وفي المجالات العلمية والصناعية والطبية والزراعية والاجتماعية والعسكرية ومجالات الفضاء ومكافحة الجرائم، إلى غير ذلك من المجالات المتعددة .نتج عن التطور التكنولوجي في السنوات الماضية ظهور العديد من الجرائم والتى أطلق عليها الفقة مسمى جرائم الذكاء الاصطناعي ، فقد منحت البرمجة المتطورة لبعض الآلات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي قدرات تصل خطورتها إلى بناء خبرة ذاتية تُمكنها من اتخاذ قرارات منفردة في اية مواقف تواجهها ، وهي في ذلك مثل الإنسان البشري .تأتي جرائم الذكاء الاصطناعي على قمة جرائم المستقبل القريب – بل لا نبالغ أن قلنا أن بعضها قد بدأ في الوقت الحاضر – فقد أدى التطور التكنولوجي خلال السنوات الماضية إلى ظهور العديد من تلك الجرائم، حيث أعطت البرمجة المتطورة لبعض الآلات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي قدرات تصل خطورتها إلى بناء خبرة ذاتية تمكنها من اتخاذ قرارات منفردة في أي مواقف تواجهها مثل الإنسان البشري أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد فقط، بل قد يصل إلى حدوث تطوير ذاتي داخل هذا الذكاء الاصطناعي بسبب القدرات البرمجية التي حصل عليها

يمكنه من الخروج عن الضوابط والحدود الموضوعة له، فيخرج عن السيطرة، ولذلك من الضروري تحديد قواعد قانونية تجبر المُصنع على وضع حد للصلاحيات الممنوحة للذكاء الاصطناعي، حتى يظل تحت السيطرة حيث يمكن أن تقع الجرائم بواسطة الذكاء الاصطناعي على حرمة الحياة الخاصة وتتبع عورات الناس، أو التعرض للمرافق العامة والمصالح العامة بالضرر والتي يكون تجريمها وتحديد نوعها وكمها بناءً على إثبات ؛ كجريمة برمجة الروبوت على قتل أشخاص أبرياء حيث يتطلب القانون إزهاق روح المجني عليهم حتى تقوم جريمة القتل، وقد يكون السلوك إيجابياً كإطلاق رصاصة من بندقية يحملها روبوت على شخص ما، وقد يكون السلوك سلبياً كما هو الحال في تعطيل الروبوت في القيام بالالتزامات الملقاة على عاتقه والتي تتسبب في قيام جريمة ما، كما هو الحال في برمجة جهاز الروبوت على توصيل شخص أعمى إلى مكان معين ولكن أدت البرمجة إلى ترك الروبوت للشخص الأعمى في منتصف الطريق مما ترتب عليه إصابة الشخص الأعمى أو قتله .

إشكالية البحث

إن الإشكالية الرئيسية التى يدور حولها البحث تكمن في مسألة الفراغ التشريعي الذي ينظم موضوع المسؤولية الجنائية عن الجرائم التى يرتكبها الذكاء الإصطناعي ، فلقد أظهر الواقع العملي عدم كفاية القواعد التقليدية ، ففي ظل التطور الهائل الذي تشهده تقنيات الذكاء الإصطناعي ، حتى صار البعض له القدرة على الإدارك والتعلم الذاتي وإتخاذ القرار ، كان لا بد من وضع قواعد تنظم المسؤولية الجنائية للجرائم التى تنتج عن تلك التقنيات .

تساؤلات الدراسة

سيقوم الباحث من خلال الدراسة الإجابة عن التساؤلات الأتية :

- ما هو موقف الفقة حيال موضوع إقرار المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الإصطناعي ؟.
- ما هو نطاق المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الإصطناعي ؟.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى الوقوف على النقاط الأتية :

- الوقوف على أدلة الإتجاه المؤيد لإقرار المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الإصطناعي .
- الوقوف على أدلة الإتجاه المعارض لإقرار المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الإصطناعي .
- معرفة نطاق المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الإصطناعي .

خطة البحث

المبحث الأول :الخلاف حول إقرار المسؤولية الجنائية عن الذكاء الإصطناعي المبحث الثاني نطاق المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الإصطناعي

المبحث الأول الخلاف حول إقرار المسؤولية الجنائية عن الذكاء الإصطناعي

تعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي من أهم ضروريات العصر والتي يجب دمجها داخل المجتمع، حيث تُسهل الكثير من الأمور المتعلقة بالحياة البشرية اليومية، وتساعد في إنجاز العديد من المهام التي يصعب على الإنسان القيام بها – وبكفاءة أعلى من الكفاءة البشرية– كما أنها التكنولوجيا الأكثر تطورً ا في السوق ، فالذكاء الاصطناعي لا يقتصر فقط على الكمبيوتر، بل يتم استخدامه في العديد من القطاعات مثل الصحة ، والتعليم ، والترفيه، والتسويق .أن الذكاء الاصطناعي هو محاولة جعل الكمبيوتر أو الآلة التي تعمل بالبرمجة مثل :الإنسان سواء في تفكيره، أو تصرفاته، أو حله لمشكلاته، وممارسته لكافة نواحي الحياة اليومية، وذلك عن طريق دراسات تُجرى على الإنسان وتُستخلص منها نتائج تساعد في تفسير سلوك الإنسان وبرمجة ذلك لتطبيقه على الآلة وإستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي بهذا الشكل وإنتشاره أدي عمليا إلي تسببه في إرتكاب أنماط من الجريمة ألحقت الضرر بالإنسان وغير الإنسان ، وهناك قلق من أن البشرية لن تكون قادرة علي التحكم في الذكاء الإصطناعي أو علي الأقل لن تكون قادرة علي التنبؤ بسلوك روبوتات التعلم الذاتي ومن هنا ثار التساؤل حول مقدرة الذكاء الإصطناعي في خلق روبوتات قاتلة كما حظر العلماء ، وهل سيتم توجيه المسؤولية الجنائية للربوتات ، لقد أختلف الفقهاء في إقرار المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الإصطناعي .

هذا ما نتناوله في هذا المبحث والذي قسمته إلى مطلبين على النحو الأتي :

المطلب الأول الإتجاه المؤيد للمسؤولية الجنائية عن الذكاء الإصطناعي

إن عدم إعتراف الفقه التقليدي لتقنيات الذكاء الإصطناعي بالشخصية القانونية يعود إلي إعتقادهم أن الإنسان الآلي(الروبوت)يدخل ضمن التوصيف القانوني للأشياء وذلك دون إعتبارهم(الروبوت)محلا صالحا لترتيب المسئولية الجنائية إلا أن التشريعات المعاصرة كانت لها وجهة نظر مغايرة حيث منحت الروبوت شخصية قانونية محدودة ولعل ذلك نتيجة التطور المذهل الذي لحق برامج الذكاء الإصطناعي الذي يجعلنا نقول أننا أصبحنا أمام إدراك صناعي وليس مجرد ذكاء صناعي ، فالآلا ت أصبحت لها القدرة علي التعليم الذاتي وإتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب من خلال معالجة كم هائل من البيانات داخلها فأصبح بإمكانية الروبوت أن يكون له رد فعل مستقل عن صانعه (سويلم ، ٢٠١٤ ، ص٩) .وحتى يمكن مساءلة الروبوت جنائيا ينبغي أولا أن نعترف له بالشخصية القانونية، وفيما يلي نعرض لأهم الحجج والأسانيد التي ساقها الإتجاه المعاصر المؤيد للإعتراف للروبوت وأنظمة الذكاء الإصطناعي بالشخصية القانونية ومن ثم ترتب المسئولية الجنائية علي أفعاله.

أولاً : عدم التلازم الحتمي بين صفة الإنسان والشخصية القانونية

تعد الشخصية القانونية فكرة قانونية خالصة ترتبط بمدي إمكانية التمتع بالحقوق والتحمل بالإلتزامات وليس بالصفة الآدمية ، وما يدعم ذلك هو تاريخ القانون فعلي مداره منحت الشخصية القانونية لكائنات وحجبت عن أخرى دون النظر لأي خصائص إنسانية، يضاف إلي هذا أن العائلة لا الفرد كانت أول من أسبغت عليها الشخصية وحتى عندما منحت الشخصية للأفراد لم يعمهم ذلك ، دليل هذا أن النساء والأطفال والعبيد قد حرموا منها (Ohlin , , 2005 ,P 227)ومن ناحية أخرى بسبب التطور المستمر للقانون مدت الشخصية إلي غير البشر مثل مجموعات الأفراد والأموال(الشركات)وغني عن البيان أن هذه الأخيرة تفتقر إلي أية صفات إنسانية وهذا يثبت أن منح الشخصية لم يكن مرتبطا بصفة الإنسان وبالتالي فإن تقنيات الذكاء الإصطناعي إذا أمكن جعلها أهلا للتمتع بالحقوق والتحمل بالإلتزامات أمكن الاعتراف لها بالشخصية القانونية .

ثانيًا : الإعتراف بالشخصية القانونية يرجع لمبدأ الضرورات القانونية

السبب الرئيسي للإعتراف بالشخصية القانونية هو مدي الحاجة القانونية والواقعية لها ، حيث أنه مع التطور السريع والمتلاحق لتقنيات الذكاء الإصطناعي ودخول الروبوتات في إستخدامات عديدة وتمتعها بدرجة من الوعي وقدرتها علي التصرف بإستقلال مما قد يترتب علي تصرفاتها أفعال تمثل إنتهاك للقانون وإضرار بالغير لذلك يتوجب علي المشرع إيجاد حل لمواجهة هذه الظاهرة الإجرامية الجديدة والبحث في كيفية مساءلتها جنائيا وهذا لن يتأتي إلا بالإعتراف لها بالشخصية القانونية ، فلقد أصبح من الضروري الإعتراف أن الروبوت هو موضوع قانوني يحتاج إلي وضع إفتراضات قانونية تتمثل في إعتبار الروبوتات أشخاص قانونية كغيرها من الكيانات المعنوية التي منحها المشرع الشخصية القانونية مثل الشركات الإقتصادية التي لم تكن في بادئ الأمر تتمتع بالشخصية القانونية إلا أن الحاجة الماسة من الناحية القانونية والواقعية دفعت التشريعات المختلفة إلي الإعتراف لها بالشخصية القانونية وترتيب المسئولية الجنائية ضد تلك الكيانات عند إنتهاكها لأحكام القانون ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد إعترف المشرع الفرنسي عام 2015 للحيوان بجانب من الشخصية القانونية وإن كان بشكل محد ود يتناسب مع طبيعته وكانت الحاجة القانونية أيضا هي الدافع وراء ذلك (Loi n 2015- 177 du 16 février 2015 relative à la modernisation simplification du droit et des procédures dans les domaines de la justice et des animaux sont des stres vivants -1-Art , 515-14-les animaux sont des stres vivants doués de sensible , sous réserve des loi qui les protègent , les animaux sont soumis au régime des biens)

ثالثًا : إمكانية إحلال الإدراك الصناعي محل الإدراك البشري

من المسلم به انه وفقاً لمعظم التشريعات العربية والاجنبية انه لا تقوم المسؤولية الجنائية للشخص الطبيعي إلا إذا كان مدركاً قادرًا على فهم ماهية الفعل المرتكب أي تمييز الشخص في الاعمال المشروعة وغير المشروعة دون وجود عوامل خارجية تحرك أرادته أو توجيهها بغير رغبة او رضاء صاحبها يرتبط الإدراك والوعي البشري بالأساس بعدد الشبكات العصبية بحيث كلما زاد عدد الشبكات العصبية بنسبة كبيرة ينتج الوعي وذلك حتى تتمكن هذه الشبكات من المحافظة على السلوكيات المعقدة.يتضح إذا أن الوعي هو نتيجة حتمية لأي نظام وصل إلي درجة معينة من التعقيد وبالتالي إذا ما وصلت أنظمة الذكاء الإصطناعي إلي درجة كبيرة من التعقيد، فإنها تتمتع بالوعي الإصطناعي مثال علي ذلك إستخدام أنظمة الذكاء الإصطناعي المعتمدة علي الشبكات العصبية من أجل التنبؤ بالعمليات المنطقية الرقمية مثل التنبؤ بأسواق الأوراق المالية أو من أجل تحسين الترجمة الآلية والخدمة الصوتية الذكية للهواتف المحمولة أو في مجال السيارات ذاتية القيادة (اللمعي ، ٢٠٢١ ، ص ١١ و١٢)فأنظمة الذكاء الإصطناعي المتقدمة تستخدم إجراء يسمي التعلم العميق ، وعن طريق إستخدام شبكة الخوارزميات التي تتواصل مع بعضها البعض لحل المشاكل الأكثر تعقيدا تلك الإستراتيجية تشبه الموجودة في أدمغتنا، فيستطيع الذكاء الإصطناعي آداء العديد من المهام المعقدة التي يقوم بها

الإنسان مثل التعرف على الوجوه ، و ترجمة اللغات ، و ممارسة الألعاب مثل الشطرنج من خلال نماذج التعلم العميق ، فقد نجح العلماء في تصنيع شبكة عصبية مرئية بحيث تماثل وصلات الخلايا العصبية الفعلية ، مما يتيح فهم كيفية عملها بدقة، و تقوم الفكرة الأساسية للشبكات العصبية الصناعية على محاكاة الجهاز العصبي و الشبكات العصبية في المخ البشري .

المطلب الثاني الإتجاه المعارض للمسؤولية الجنائية عن الذكاء الإصطناعي

المسئولية الجنائية من منظور هذا الاتجاه التقليدي لا تثبت إلا للإنسان الطبيعي أما الذكاء الإصطناعي (الربوت) لا يمكن أن يثبت في شأنه هذا النوع من المسئولية ويستند أنصار هذا الإتجاه إلي عدة حجج نعرضها فيما يلي:

أولاً : طبيعة الذكاء الإصطناعي

الجريمة لدي هذا الإتجاه ليست كيانا ماديا فقط ولكنها كيانا نفسيا كذلك ، فحتى تقوم المسئولية الجنائية علي مرتكب الجريمة لا يكفي أن تنسب هذه الواقعة إليه ماديا وإنما يلزم توافر رابطة نفسية بينهما تصلح كأساس للحكم بتوافر ذلك العنصر والمتمثل في الخطأ الجنائي، وجري الفقه التقليدي علي إطلاق تعبير الركن المعنوي للجريمة للإشارة إلي العناصر اللازم توافرها لربط الواقعة الإجرامية بمرتكبها نفسيا ، والإرادة قوام الركن المعنوي وبالتالي لا مسئولية علي من ارتكب فعلا يشكل جريمة طالما كان منعدم الإرادة (ثروت ، ١٩٦٥ ، ص ١١)فالإتهام لا يوجه إلا للشخص الطبيعي لأنه الوحيد المؤهل لتحمل المسئولية الجنائية، فأحكام قانون العقوبات موجهة للشخص الطبيعي فقط .

ودراسة المسئولية الجنائية في الفقه الجنائي المعاصر لا تخرج عن حالتين:

- أهلية الشخص لتحمل الجزاء الجنائي.
- الشروط التي بمقتضاها ينسب الفعل المكون للجريمة إلي هذا الشخص وهو ما يعبر عنه بالإسناد وتعيين الشخص المسئول جنائيا يتضمن تطبيق قواعد الأهلية وقواعد الإسناد، فالإنسان هو المخاطب أصلا بالقاعدة القانونية (العطار ، ١٩٩٠ ، ص ١)وفكرة الإسناد الجنائي ضرورية في مجال المسئولية الجنائية فهي التي ترسم حدود ونطاق المسئولية وذلك باستبعادها كلما توافرت أسباب تحول دون إسناد النتيجة إلي الجاني سواء من الناحية المادية أو المعنوية، والإسناد الجنائي عرفه البعض بأنه(أهلية تحمل العقوبة لتمتع الشخص بالوعي والإرادة)والإسناد في نطاق القانون الجنائي هو مفترض من مفترضات المسئولية الجنائية فلا قيام لهذه المسئولية دون توافر الإسناد، وتنهض المسئولية في نطاق القانون الجنائي بأن يسند أو ينسب إلي شخص ما إقترفه من فعل أو إمتناع تعتبره نصوص القانون جريمة، فالجاني لا يكون مسئولا عن أي فعل أو امتناع إلا حين يمكن إسناده إليه من الناحيتين المادية والمعنوية بإعتبار أن نسبة الفعل أو الامتناع والنتيجة المترتبة عليه إلي الجاني هي الشرط الأول لإمكان مساءلته عن الفعل أو الامتناع الذي إقترفه ، والإسناد في القانون الجنائي إما أن يكون ماديا أو معنويا . والقاعدة المستقرة في غالبية التشريعات هي أنه لا يسأل جنائيا غير الإنسان لأنه الكائن الوحيد الذي يمكن أن يفهم نصوص القانون وما تتضمنه من أوامر ونواهي .

ثانيًا : تعرض المسؤولية الجنائية للذكاء الإصطناعي مع فلسفة الجزاء

العقوبة نظام اجتماعي لا ينتج فائدته للمجتمع إلا بقدر ما يتجه إلي تحقيق أغراضه ، وكل إنحراف عنها يعني في ذاته ضررًا إجتماعيًا ، ويراد بأغراض العقوبة الوظيفة المنوطة بها والمتمثلة في الزجر والردع العام والخاص ، فالجزاء الجنائي وضع لتحقيق فلسفة معينة وإن كانت تلك الفلسفات قد إختلفت من مدرسة إلي أخرى وإن كانت هذه المدارس جميعا لم تكن قد وضعت في الحسبان أن هناك تقنيات جديدة كالذكاء الإصطناعي قد تصبح محلا للجزاء والعقاب (حسني ، ٢٠١٦ ، ص ٧٨٣)لذا كان لزامًا أن نجيب علي تساؤل يطرح نفسه حول مدي جواز تحقيق الغاية من العقوبة الجنائية إذا كان الإنسان الآلي هو محل الجزاء.حصرت المدرسة التقليدية أغراض العقوبة في تحقيق الردع العام والخاص بصرف النظر عما إنطوت عليه شخصية الجاني من جوانب ، ويقصد بالردع العام كغرض للعقوبة إنذار كافة الأفراد في المجتمع بسوء عاقبة إرتكاب الجرائم أو بمعني آخر تهديدهم بإنزال العقوبة التي يقررها القانون بهم إذا ما سولت لهم أنفسهم إرتكاب الجريمة محاولين بذلك تقليد الجاني ، وبذلك تحول العقوبة دون إرتكاب الجريمة في المستقبل من قبل الأفراد الآخرين غير الجاني (صقر ، ٢٠٢٠ ، ص ١٤)يتضح إذا من الطرح السابق أن فلسفة الجزاء الجنائي وفقا للمدرسة التقليدية يتعارض مع طبيعة تقنيات الذكاء الإصطناعي فتوقيع العقوبة علي الروبوتات وفقا لفلسفة هذه المدرسة هو في حقيقة الأمر عديم الجدوي لأنه لا يحقق أهم أغراض العقوبة وهو إصلاح المحكوم عليه وتأهيله إجتماعيا إلي جانب أنه لا يكفل تحقيق دورها في الردع العام ، فهذه الوظائف لا يمكن أن تتحقق إلا بالنسبة للإنسان لأنه وحده الذي يتمتع بالإدراك والإرادة ويمكن أن تطبق عليه أساليب المعاملة العقابية لإصلاحه ويمكن ردعه وتخويفه أما الروبوت فلا يملك القدرة علي الإدراك والتمييز وليس له إرادة يرجي إصلاحها

أو زجرها، فالعقوبة من هذه الزاوية لا طائل منها وعليه لا يجوز أن تلحق العقوبة شخصا غير قادر علي فهم العقاب ولا علي تحمل ألمه وبالتالي غير قابل للردع والإصلاح.

ثالثًا :أغلب العقوبات غير قابلة للتطبيق على الذكاء الإصطناعي

ذهب أنصار الاتجاه التقليدي المنكر لإمكان ترتيب المسئولية الجنائية للروبوت أن القول بقيام مسئولية الروبوت يصطدم بنظام العقوبة ، فالعقوبة جوهرها الألم الذي يصيب من توقع عليه وتحقق غرضها في ردع الجناة أو العامة أو تأهيل المجرمين ، ولا يتصور تحقق هذه الأهداف إلا بالنسبة للشخص الطبيعي الذي يتمتع بالإدراك والإرادة التي يفتقدها الروبوت، فالعقوبة جوهرها إيلام مقصود من أجل الجريمة ويتناسب معها ، والإيلام يعني المعاناة التي يشعر بها المحكوم عليه وما يترتب عليه من إنتقاص لبعض حقوقه فإن الإيلام بهذا المعني لا يثمر ولا يحقق غايته إلا إذا كان محله إنسان طبيعي ، إذ فكرة الإيلام تتعلق بالجانب الحسي والشعوري لدي الإنسان الطبيعي من ناحية والإنتقاص من أحد الحقوق الملازمة لشخصيته سواء أكان حقا ماليا أو غير مالي من ناحية أخرى ولعل كلا الناحيتين يفتقدهما الروبو ت (عبد المنعم ، ٢٠٢١ ص ٧٢)فالعقوبات التي تضعها التشريعات الجنائية لا يمكن توقيعها علي الذكاء الإصطناعي ، فلا يمكن تصور توقيع العقوبات الجنائية التقليدية علي الروبوت ، فالإعدام والعقوبات السالبة للحرية وكذا العقوبات المالية يصعب تطبيقها علي تقنيات الذكاء الإصطناعي فيستعصي من الوجهة العملية والواقعية تطبيق تلك العقوبات علي تقنيات الذكاء الإصطناعي، فعقوبة الإعدام تعني إزهاق روح المحكوم عليه وهذه العقوبة لابد أن يكون محلها إنسان حي وبالطبع تقنيات الذكاء الإصطناعي ليست كذلك فهي إذا كان لديها جسد فإنه لا يمنح الروح إلا خالقها والروح حق استثنائي مطلق لله رب العالمين.وينطبق ذات الأمر علي العقوبات السالبة للحرية والمقيدة لها ولاشك أن هذه العقوبات حتى تحقق الغاية منها وتحقق الإيلام المقصود لا يمكن بحال من الأحوال تصور تطبيقها علي الروبوت ، فلا يمكن بحال تطبيق عقوبة السجن أو الحبس علي الروبوت فليس هناك ثمة جدوي من تطبيقها فالإيلام الذي يتحقق من سلب الحرية لا يشعر به الروبوت ونفس الصعوبة تتوافر في العقوبات المالية كالغرامة والمصادرة فهذه العقوبات تنتقص من الذمة المالية للمحكوم عليه وبالتالي إذا لم يكن للمحكوم عليه ذمة مالية محددة فلن يكون هناك إمكانية لتطبيقها، ولما كان الروبوت وتقنيات الذكاء الإصطناعي ليس لها ذمة مالية محددة فلن تصلح لأن تكون محلا للعقوبات المالية .

المبحث الثاني نطاق المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الإصطناعي

تمهيد وتقسيم

إن المسؤولية الجنائية هي التزام الانسان بتحمل الاثار القانونية المترتبة على قيام فعل يعتبر جريمة من وجهه نظر القانون ونتيجة مخالفة هذا الالتزام هي العقوبة او التدبير الاحترازي الذي يفرضه القانون على فاعل الجريمة أو المسؤول عنها، وبناء على ذلك لم تعد المسؤولية الجنائية مسؤولية مادية بحتة كما كانت في التشريعات الجنائية القديمة، بل تقوم في الوقت الحاضر على اساس المسؤولية الاخلاقية أو الأدبية.إذن فالمسؤولية الجنائية تعني سؤال مرتكب الجريمة عما أرتكبه من سلوك مناقض للنظم السائدة في المجتمع ثم التعبير عن ذلك الرفض الاجتماعي لهذا السلوك بإعطائه مظهره محسوسا في شكل عقوبة أو تدبير احترازي ينزله القانون المسؤول عن الجريمة .تُعد المسئولية الجنائية بالنسبة لجرائم الذكاء الاصطناعي معقدة بعض الشيء، فهنالك أربعة أطراف ترتبط غالبًا بهم المسئولية الجنائية في هذا النوع من الجرائم وهم :المُصنع لتقنية الذكاء الاصطناعي المالك كيان أو آلة الذكاء الاصطناعي نفسه هذا ما نتناوله في هذا المبحث والذي قسمته إلى ثلاث مطالب على النحو الأتي

المطلب الأول المسؤولية الجنائية للمنتج أو المصنع

المنتج هو كل صانع للسلعة في شكلها النهائي أو أجزاء منها أو شارك في تركيبها أو أعد المنتجات الأولية لها ، تعد المسئولية الجنائية لمنتج أو مصنع الذكاء الإصطناعي أهم ما يثار عند إرتكاب الأخير لأي سلوك بشكل جريمة طبقا للقانون (دهشان , ٢٠١٩ ، ص ٢٧) ، فيعتبر منتج هذه الآلات والروبوتات مسئولا عن كل ما ينجم عنها من أفعال نتيجة عيوب الصناعة عند قيام الذكاء الاصطناعي بإرتكاب جريمة قتل فهنا يتم البحث عن الجاني وأول ما يتبادر إلى الذهن هو البحث عن المنتج أو المصنع حيث تعد المسئولية الجنائية لمصنع الذكاء الاصطناعي أهم ما يُثار عند ارتكاب هذا الأخير لأي سلوك يشكل جريمة طبقاً للقانون، وبالتالي كان بحث المسئولية الجنائية للمصُنع ضرورة لتوضيح نطاق المسئولية الجنائية.المتأمل في الحياة العملية يجد أن المنتج أو المصنع يحمي نفسة من خلال بنود يذكرها في اتفاقية الاستخدام والتي يوقع عليها المالك، وتُحمل المالك وحده المسئولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة من خلال هذا الكيان الذي يعمل بالذكاء الاصطناعي، وتُخلى مسئولية المُصنع عن أي جريمة تُرتكب من قبله .فقد تحدث الجريمة نتيجة خطأ في برمجة برنامج الذكاء الإصطناعي أو تكوينه الداخلي مما تسبب في حدوث جريمة جنائية وبالتالي يكون المصنع أو المبرمج مسئولا عنها جنائيًا (العوضي ، ٢٠١٤ ، ص ٢٦) ، ولكن يجب التفرقة بين حالتين :

الحالة الأولي : هي عندما كانالمصنع او المنتج مهملين أثناء البرمجة ولكن ليس لديهم نية إجرامية لارتكاب أي مخالفة .

الحالة الثانية : وهي عندما يقوم المنتج او المصنع ببرمجة أو استخدام الذكاء الاصطناعي عن علم وعن قصد من أجل ارتكاب جريمة واحدة عبر كيان الذكاء الاصطناعي .ويجب على المنتج أو المصنع أن يلتزم بمعايير محددة في المنتج أهمها :

أ- توافر السلامة و الأمان يلزم أن يكون المنتج خاليا من العيب الذي يخل بالسلامة التي يعتمد عليها جمهور المستخدمين عند تعاملهم مع المنتج ، فالصفة غير الطبيعية أو الخطرة تعد عيبا ، وكذلك أي نقص أو خلل في المنتج يهدد بالخطر ويسبب ضرر للمشتري أو الحائز في شخصه أو في ماله يعد عيبا (قدوس، دون تاريخ نشر ، ص ١١) ، وقد عرفت المادة السادسة من التوجيه الأوروبي المنتج المعيب بأنه المنتج الذي لا يتوافر فيه الأمان الذي يمكن أن ينتظر، وهذا ما تبناه المشرع الفرنسي في المادة 1386 / 4 من القانون المدني الفرنسي التي تقول بأن المنتج يكون معيبا في نظر القانون عندما لا يستجيب للسلامة المنتظرة منه قانوناً وبالتالي يمكن إستنتاج درجة الأمان المتوقعة من جميع الظروف المحيطة بالروبو ت (M.Le Borloch , " , 2020 , available at www.village-justice.com/article/responsabilite-desdommages-causes-par-les-robots-)وفي مصر تنص المادة ٦٧ / ١ من قانون التجارة رقم 17 لسنة 1999 بأنه يسأل منتج السلعة وموزعها قبل كل من يلحقه ضرر بدني أو مادي يحدثه المنتج إذا ثبت هـ ذا الشخص أن الضرر نشأ بسبب عيب في المنتج .فعلي سبيل المثال عندما يتم تصنيع أو تصميم مركبة ذاتية القيادة بطريقة معيبة تشكل خطرًا جوهريًا علي من حولها، أو حينما يفشل المصنع في إخطار العملاء بالمخاطر المرتبطة بالمركبة تطبق مسئولية المنتج ،إلا أنه يصعب تطبيق مسئولية المنتج في حالة ما إذا طور الذكاء الإصطناعي نفسه عن طريق نظام التعلم الذاتي وأصبح في إمكانه إتخاذ قرارات مستقلة هنا من الصعب تحديد الخط الفاصل بين الأضرار الناجمة عن الذكاء الإصطناعي أي المستوحاة من القرار الذاتي وبين الأضرار الناتجة من المنتج المعيب (P. Cerka , J. Grigiené and G. Sirskite , 2015 , P 376-389 .) .

ب- مراعاة أن يتوافق المنتج مع قيم وتقاليد المجتمع:يعتبر من أشهر المنتجات التي تستخدم تقنية الذكاء الإصطناعي ولا تتوافق مع قيم وتقاليد مجتمعنا وضد تعاليم الدين الإسلامي والمسيحي هي(الدمية الجنسية)التي إنتشر إستخدامها في بعض الدول الأوروبية.

ت- مراعاة الجودة:الجودة تعني المطابقة للمواصفات فهي تتعلق بمنظور العميل وتوقعاته وذلك بمقارنة الأداء الفعلي للمنتج مع التوقعات المرجوة منه ، فالهدف الذي يسعي المنتج إليه هو تحقيق الربح وفي سبيل تحقيق ذلك قد يغض الطرف عن مراعاة الجو دة في التصنيع مما يؤدي إلي حدوث أضرار يتسبب فيها الذكاء الإصطناعي بسبب عدم مراعاة الجودة في إنتاجه (Gabriel Hallevy , 2016 , P 180) ، لذا يجب وضع معايير تحمي من الغش التجاري الذي قد يرتكبه المصنع أو المنتج تضمن هذه المعاييرحماية كافية للمستهلك حتى يحصل علي منتج يتمتع بمعايير كافية من الجودة والأمان ، وفي سبيل تحقيق ذلك يلزم أن يتم سن التشريعات التي تحدد القواعد والإلتزامات التي تقع علي عاتق منتج الذكاء الإصطناعي والتي يعد عدم مراعاته لها سببا لترتيب المسئولية في جانبه(دهشان ، المرجع السابق ،ص ٢٨) .

المطلب الثاني المسؤولية الجنائية للمالك أو المستخدم

مالك أو مستخدم الذكاء الإصطناعي هو الشخص الذي يمتلك تقنيات الذكاء الإصطناعي ، وهو بهذه الصفة يمكنه إستخدامه والإستفادة من قدراته الهائلة، ومن المتوقع أن يقوم المالك أو المستخدم بإساءة استخدام برنامج الذكاء الإصطناعي مما يترتب عليه حدوث جريمة معينة يعاقب عليها القانون ونكون هنا أمام عدة احتمالات:

أولاً : حدوث الجريمة نتيجة سلوك المالك أو المستخدم وحده

فتقع هناك المسئولية الجنائية كاملة على المالك أو المستخدم وحده فلولا السلوك الذي إرتكبه ما حدثت الجريمة ، مثال ذلك تعطيل المالك أو المستخدم التحكم الآلي في السيارات ذاتية القيادة والإبقاء على التوجيهات الصوتية التي تصدر من برنامج الذكاء الاصطناعي وبالتالي يكون هو وحدة المتحكم في السيارة فإذا صدر له تنبيه من البرنامج بأمر معين لتجنب حادثة ولم ينفذ هذا الأمر فتقع المسئولية الجنائية عليه وحده ويكون أيضاً مسئولاً مسئولية مدنيه (Thomas Leemans, , 2017 , P.64.)وبناءً عليه فإن المالك وحده هو الذي يحاسب عن جميع أفعالة الإجرامية وذلك لتوافر جميع أركان المسئولية الجنائية في حقة .تعتبر المسئولية هي الأساس القانوني التي ينبني عليها توجيه الاتهام بالجريمة إلى شخص معين فردي أو قانوني؛ لذلك لابد أن يكون هناك عناصر معينة تقوم عليها كوجود نص قانوني يصور الجريمة أو ارتكاب فعل أو عدة أفعال مادية والحالة العقلية بأن تقع من شخص مكلف وقيام الركن المعنوي اللازم لارتكاب جريمة والعقاب عليها في الغالبية العظمة من الأنظمة الإجرامية ويعد من أهم عناصر الجريمة العنصر الذهني الذي يدفع الشخص لارتكاب الجريمة (محمد، ٢٠٢٠ ، ص ٦٤ وما بعدها)وقد شهدت

الحياة العملية مثلاً على ذلك ففي قضية V.U.S IN Klein التي تتلخص وقائعها في قيام طيار بوضع الطائرة علي الطيار الآلي أثناء الهبوط علي الرغم من تحذير اللوائح من إستخدامه في ذلك مما أدي إلي إلحاق ضرر جسيم بالطائرة بسبب الهبوط السيئ من قبل الطيار الآلي، فعلي الرغم من وجود خطأ من جانب الطيار الآلي إلا أن الطيار كان وراء هذا الخطأ وبالتالي كان مسئولا عن الأضرار التي أصابت الطائرة(S. Singh , 2017,p199.)وقد يأخذ خطأ المالك صورة أخرى تتمثل في الاعتداء علي الآخرين بواسطة الذكاء الإصطناعي هنا تطبق نظرية لفاعل المعنوي ويعتبر مستخدم أو مالك الذكاء الإصطناعي فاعل معنوي والذكاء الإصطناعي(الروبوت)كان مجرد أداة مسخرة في يده كمن يستخدم حيوانا في الاعتداء علي الغير .

ثانيًا : حدوث الجريمة نتيجة سلوك المالك بالاشتراك مع أحد الأطراف الأخرى

قد يكون الطرف الأخر كالمُصنع أو تقنية الذكاء الاصطناعي نفسها أو أي طرف خارجي ، مثال ذلك إستعانة مالك الروبوت بشخص متخصص لتغيير أوامر التشغيل لإستخدامه في إرتكاب جريمة ونفي المسئولية الجنائية عن نفسه وإلصاقها بالروبوت ومصنعه ، في هذه الحالة تكون المسئولية الجنائية مشتركة بين مالك الروبوت والشخص الذي ساعده في تغيير أوامر التشغيل وتطبق أحكام المساهمة الجنائية في قانون العقوبات (أحكام محكمة النقض المصرية الطعن رقم ٩٩٢٧ لسنة ٨٧ ق ، جلسة ٢٣ / ١١/ ٢٠١٧ والطعن رقم ٤٢٤١٤ لسنة ٨٥ ق ، جلسة ٢٣ / ٥ ،٢٠١٧ إن المادة 40 من قانون العقوبات والتي تجعل التحريض هو أحد وسائل الاشتراك في الجريمة بحيث يعد المُحرض شريكاً لا تنطبق على حالة الفاعل المعنوي وذلك لأن التحريض معناه أن يخلق المحرض لدى الشخص الذي يحرضه فكرة التصميم والعزم والإقدام على ارتكاب الجريمة، وهذا لا يتوافر ولا يتحقق إذا كان الشخص الذي سيقوم بالتنفيذ غير أهل للمسئولية كالصغير أو المجنون أو كان القصد الجنائي لديه منتفي لحسن نيته أو آلة مسخرة ككيانات الذكاء الاصطناعي لا إرادة فيها ولا اختيار لأن كلاً منهم لا يدرك ماهية الفعل الذي سيقدم عليه وعلى ذلك فلا يمكن أن يعد من دفعهم لارتكاب هذه الجرائم محرضًا وفقاً للمادة 40 ويعد بذلك شريكاً وانما هو فاعل أصلي وما هؤلاء الأشخاص إلا أداة مسخرة في يده لتنفيذ مبتغاه (الشاذلي ، ٢٠١٦ ، ص ٣٨٧ وما بعدها؛ سرور، ٢٠١٤ ، ص ٦٨١) ؛ وهذا ما أكدته المحكمة الفيدرالية العليا الألمانية في أحد أحكامها حيث قررت محكمة العدل الفيدرالية إنه في حاله إرتكاب الروبوتات أي جُرم فإنها تُعد شخص غير مسئول جنائياً عن أفعالها ومثلها مثل الصغير أو المجنون وبالتالي فإن المسئولية تقع على الممثل القانوني لها على الرغم من تمتعها بالقدرة العالية للذكاء؛ أنظر في ذلك: (Sabine Cless, Emily Silverman, Thomas Weigen, 2016, P.123).ويري جانب من الفقه أن مسئولية مالك الذكاء الإصطناعي هي مسئولية مفترضة بالنسبة للجرائم التي ترتكب عن طريق الذكاء الإصطناعي الذي يقع بحوزته وعليه هو إثبات العكس (دهشان ، المرجع السابق ، ص٣٠) .

المطلب الثالث المسؤولية الجنائية للذكاء الإصطناعي نفسه

إن ما يشهده مجال الذكاء الإصطناعي كل يوم من تقدم مذهل يجعلنا لا نستبعد إمكانية أن يكون الذكاء نفسه مجرم ويتحمل المسؤولية الجنائية عن أفعاله وخصوصًا مع ظهور الروبتات ذاتية التعلم ، فلا يكون للمبرج أو المالك حيال تلك الربوتات إى دور يذكر وتعد إشارة البرلمان الأوربي للقواعد الأوروبية المتعلقة بالروبوت عام 2017 في القانون المدني تلميحًا إلي أن شخصًا قانونيًا جديدًا يلوح بالظهور في الأفق.إن التطورات المذهلة التي شهدها تقنيات الذكاء الإصطناعي في الوقت الحاضر نتج عنها وصول تلك التقنيات إلي مرحلة الإدراك الإصطناعي فأصبح لديها القدرة علي التعلم الذاتي والتحليل والتمييز وإتخاذ القرارات بإستقلالية عن البشر ، فهي مشبعة بخوارزميات ذكية تتعلم من المجتمع المحيط بها، وأصبح لديها أيضا القدرة علي التعبير من خلال الوجه بشكل ذاتي ويمكنها التحاور مع البشر وفهم لغتهم وتركيب إجابات منطقية تحاكي إجابات البشرتلك الطبيعة المتطورة قد تتسبب في وقوع الآلة في إرتكاب الأفعال المجرمة ولو عن طريق الخطأ ، ومثال ذلك ما وقع في قضية جهاز المحادثة (tay) الصادر عن شركة مايكروسوفت عام 2016 الذي أرسل آلاف الرسائل الالكترونية في ثماني ساعات فقط عبر إحدى منصات التواصل الاجتماعي (Twitter) وكانت تلك الرسائل تنطوي علي جرائم عنصرية بالمخالفة للقانون (E. Lavallée , Lorsque l'intelligence artificielle est discriminatoire , journal le droit de savoir, 16 May 2017 https://www.lavery.ca/fr/publications/nos-publications/3013-lorsque-lintelligence-artificielle-est-discriminatoire.html) ، فأصبح الآن من المتصور إرتكاب الجرائم من قبل الذكاء الإصطناعي وهناك فرضين في حالة إرتكاب الذكاء الإصطناعي الجريمة بنفسه الفرض الأول :في حالة إرتكاب الجريمة نتيجة الخطأ في برمجة الذكاء الإصطناعي هنا تقع المسئولية علي المنتج أو المصنع كما تحدثنا من قبل.

الفرض الثاني :وفيه يستفحل الخطر ويزداد الضرر في حالة ما إذا كانت برامج الذكاء الإصطناعي تتمتع بإستقلالية كاملة نتيجة تطوير نفسها عن طريق التعلم الذاتي ويتخذ قرارات ذاتية خارجة عن النظام البرمجي ويخرج هنا الذكاء الإصطناعي عن عباءة مصنعه ليسيطر ذاتيا علي نفسه ويكون السلوك المجرم المرتكب من قبله نابعا عن قراراته الذاتية ويكون وحده هو المسئول عن إصدارها ، في هذه الحالة من المفترض أن تكون المسئولية الجنائية واقعة علي الذكاء الإصطناعي وحده أي نكون أمام مسئولية جنائية مباشرة للذكاء الإصطناعي مما سبق يتضح أنه إذا ما توافر لدي الذكاء الإصطناعي القدرة علي تطوير نفسه عن طريق التعلم الذاتي والوصول إلي مرحلة الإستقلال في إتخاذ القرار والتصرف بإستقلالية أي وصوله إلي ما يسمي بالإدراك الإصطناعي، وهذا قد يحدث في المستقبل القريب سنكون أمام شخص قانوني جديد مسئول من الناحية الجنائية، فما كان منذ سنوات محض خيال مؤلفين ومفكرين أصبح الآن واقعا ملموسا، خاصة مع وجود بعض تقنيات الذكاء الإصطناعي حاليا تتحلي بجانب من هذه القدرة كما أوضحنا بشأن الروبوت" صوفيا "لذا يجب علي المشرع الجنائي مواكبة هذا التطور الذي حدث في تقنيات الذكاء الإصطناعي عن طريق سن التشريعات اللازمة لمواجهة جرائم الذكاء الإصطناعي متضمنة عقوبات تتناسب مع طبيعة هؤلاء المجرمون الجدد الذين يتمتعون بطبيعة مغايرة لطبيعة البشر .أما في مصر فإن قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنه 1937 والمعدل بالقانون رقم 95 لسنه 2003لم يوقع أي عقوبة جنائية إلا على الأشخاص الطبيعيين سواء كانت العقوبة الإعدام أو السجن أو الحبس سواء كانت الجرائمالمرتكبة قتل أو سرقة أو ضرب أو إتلاف أو غيرهاولقد تقرر أن الإنسان فقط هو محور المسئولية ومحلها ولا تقوم المسئولية إلا من شخص طبيعي وليس هناك مجالاً لمساءلة الجمادات أو الحيوانات فالإنسان الحي هو وحدة محل المسئولية الجنائية كما أنه هو المقصود الأول بحماية النصوص العقابية (القهوجي، الشاذلي، ، ٢٠١٤ ، ص ٢٩ وما بعدها) ؛ حتى تلك التي تستهدف حياة الصالح العام لأنها تحمي في النهاية أفراد المجتمع من الأخطار التي قد تضر بهم والقاعدة في التشريعات الجنائية الحديثة أن الإنسان لا يسأل بصفته فاعلاً أو شريكاً إلا عما يكون لنشاطه دخل في وقوعه من الأعمال التي نص القانون على تجريمها سواء كان بالفعل أو الامتناع عن الفعل الذي يجرمه القانون فالقواعد الجنائية تخاطب الإنسان بإعتبارها تحكم تصرفاته داخل المجتمع المحيط به وعليه يكفي أن تثبت صفة الشخص الطبيعي أو صفة الإنسان لكي يدخل في نطاق القاعدة الجنائية فأصبح الإنسان الحي وحده هو محل المسئولية الجنائية وأصبحت العقوبة شخصية لا تصيب إلا من أجرم ولا تتعداه إلى غيره ورفعت المسئولية عن الأطفال الذين لم يميزوا ووضعت عقوبات بسيطة للأطفال المميزين وارتفعت المسئولية عن المكره وفاقد الإد ا رك وأصبح من المبادئ الأساسية في القوانين أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص وأن لا عقوبة إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القوانين؛ وقيدت حرية القضاة في اختيار العقوبة وتقديرهاوهذا ما قضت به محكمة النقض المصرية في أحد أحكامها بخصوص الشخص الطبيعي حيث نصت على لا يسأل جنائياً الشخص الذي يعاني وقت أرتكاب الجريمة من اضطراب نفسي أو عقلي أفقده الإدراك أو الاختيار ويظل مسئولاً جنائياً الشخص الذي يعاني وقت ارتكاب الجريمة من اضطراب نفسي أو عقلي أدى إلى إنقاص إدراكه أو اختياره؛ وتأخذ المحكمة في اعتبارها هذا الظرف عند تحديد مدة العقوبة؛ وبتطبيق ذلك على كيانات الذكاء الاصطناعي نجد أننا في حاجة إلى تحديد مدى توافر العلم والإدراك لدى تلك الكيانات لما يترتب على ذلك من اختلاف في مقدار المسئولية الجنائية (الطعن بالنقض رقم ٥٠٨٦ لسنة ٨١ جلسة ١٠ / ١٠ / ٢٠١٢ ، السنة ٦٣ ، ص ٤٩١ منشور على الموقع الإلكتروني https://www.cc.gov.eg/coutrs/cassation_court/all/cassatio_court_all_cases.aspx)

الخاتمة

مما لا شك فيه أن الذكاء الاصطناعي أصبح حقيقة واقعة لا جدال فيها، كما أن هذا الكيان في تطور مستمر وفائق وهذا التطور للذكاء الاصطناعي أدى إلى ظهور العديد من الجرائم سواء كان هو المسئول عنها أو غيره المُصنع أو المستخدم أو المالك ، أو التقنية نفسها.أن تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي أحدثت تغيرًا جذريًا لقدرتها الفائقة التي تتمتع بها وقدرتها علي تطوير نفسها من خلال التعلم الذاتي فأصبحت لها القدرة علي إتخاذ القرارات بصورة ذاتية مستقلة عن العنصر البشري، ولقد أثبت الواقع العملي قدرتها في هذه الحالة علي إرتكاب جرائم أشد خطورة مما يرتكبه البشر فلا يمكن والحال كذلك أن تعامل برامج الذكاء الإصطناعي وكأنها جميعا تنتمي إلي ذات المجموعة وإنما لابد أن نميز بينها تبعا لدرجة التطور والاستقلالية في إتخاذ القرار ، ولا يمكن أيضا اعتبار جميع برامج الذكاء الإصطناعي مجرد إمتداد لمستخدميها الذين يسألون بشكل مطلق عن نتائج أعمالها كما لو كانت صادرة مباشرة عنهم .هناك من برامج الذكاء الإصطناعي ما تم تطويره ليصل إلي مرحلة إدراك شبيهة الإدراك البشري وهي الإدراك الإصطناعي وأصبح لها القدرة علي إتخاذ القرارات بصورة مستقلة مما يستوجب مساءلتها عما ترتكبه من جرائم

النتائج

سرعة انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي والتي ترتب عليها ظهور الكثير من الجرائم المرتبطة بها والتي لم تنص عليها التشريعات العقابية .

تتجه التشريعات الجنائية الحديثة نحو المسئولية الجنائية حيث تقرر أن الإنسان فقط هو محور المسئولية ومحلها ولاتقوم المسئولية إلا من شخص طبيعي وليس هناك مجالاً لمساءلة الجمادات أو الحيوانات وأن الشخص الطبيعي الذي سخر كيان الذكاء الاصطناعي وبرمجه على ارتكاب مثل هذه الأنواع من الجرائم يُسأل جنائياً عن أفعالة الإجرامية دون النظر إلى الغرض التي تهدف إليه الجريمة ولو كان قد ارتكب هذه الأفعال بغرض اللهو أو التجربة أو غير ذلك .الإعتراف بالشخصية القانونية لهذه الكيانات هو خطوة أولي لإمكانية مساءلتها جنائيا عما يصدر عنها من جرائم بإرادتها المنفردة .إن قواعد المسئولية الجنائية التقليدية لا تتلاءم مع مواجهة الجرائم المستحدثة الناتجة عن تقنية الذكاء الإصطناعي

التوصيات

- نوصي كافة التشريعات بوجوب الإسراع في سن القوانين التى تنظم المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الإصطناعي وعدم الإكتفاء بالقواعد التقليدية
- نوصي بوضع قواعد إدارية تنظم الرقابة على جميع أنواع كيانات الذكاء الاصطناعي الذي يتم استيرادها من الخارج أو تصنيعها في الداخل عن طريق خبراء لفحص تلك الكيانات قبل الاستخدام وأثناء الاستخدام أيضاً، حتى لا يتم استغلاله في ارتكاب الجرائم .
- نوصي بتخصيص دوائر في كل محكمة تتولي نظر جرائم الذكاء الإصطناعي بوصفها قضاء مختص .
- تفريد المسئولية الجنائية المتعلقة بكل من المُصنع والمالك والتقنية نفسها بصورة لا تقبل اللبس حتى نستطيع تحديد المسئول جنائياً وتوقيع العقاب عليه .

المراجع

اولاً : باللغة العربية

الكتب

د . أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠١٤

د. جلال ثروت ، الجريمة المتعدية القصد في القانون المصري والمقارن ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥

د. حسن عبد الرحمن قدوس، مدي إلتزام المنتج بضمان السلامة في مواجهة مخاطر التطور العلمي ، دار النهضة العربية، القاهرة

د. علي عبد القادر القهوجي، د. فتوح عبد الله الشاذلي، قانون العقوبات القسم العام، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية، ٢٠١٤

د. فتوح عبد الله الشاذلي، شرح قانون العقوبات القسم العام المسؤولية والجزا الجنائي، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٦

د. محمد على سويلم ، المسؤولية الجنائية في ضوء السياسة الجنائية " دراسة مقارنة بين التشريع والفقة والقضاء " ط ١ ، دارالمطبوعات الجامعية ، ٢٠١٤

د. محمود نجيب حسني ، قانون العقوبات القسم العام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٦

د. وفاء محمد صقر ، شرح قانون العقوبات القسم العام " النظرية العامة للعقوبة والتدبير الإحترازي " ، دار النيل للطباعة ، ٢٠٢٠

الرسائل

د. أحمد إبراهيم محمد، المسئولية الجنائية الناتجة عن أخطاء الذكاء الاصطناعي في التشريع الإماراتي دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠٢٠

الدوريات والمؤتمرات

د. أحمد صبحي العطار ، الإسناد والأذناب والمسئولية في الفقة المصري والمقارن ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والاقتصادية العددان 1 و2 ، السنة 32 ، مطبعة جامعة عين شمس،1990

د. محمد العوضي ، مسئولية المنتج عن المنتجات الصناعية، مجلة القانون المدني، ج ١ ، المركز الغربي للدراسات والاستشارات القانونية وحل المنازعات،2014

د. محمود سلامة عبد المنعم ، المسؤولية الجنائية للإنسان " دراسة مقارنة " ، بحث منشور بالمجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي ، العدد الثالث ، مجلد ١ ، ٢٠٢١

د. ياسر محمد اللمعي ، المسئولية الجنائية عن أعمال الذكاء الإصطناعي ما بين الواقع والمادي، دراسة تحليلية استشراقية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي السنوي العشرين بكلية الحقوق جامعة المنصورة تحت عنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الإصطناعي وتكنولوجيا المعلومات الفترة من 23 ، 24 مايو سنة 2021 ، ص 11 و١٢

د. يحي إبراهيم دهشان ، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، بحث منشور بمجلة الشريعة والقانون، كلية القانون جامعة الأمارات،طبعة ٢٠١٩ ،

ثانيًا : المراجع باللغة الأجنبية

Jens David Ohlin , " is the concept of the person necessary for human rights ? " Columbia Law Review 105 , 2005

Gabriel Hallevy , the criminal liabilit of artificial intelligence entities , from liabilitscience fiction to legal social control , Akron Law , Journal , March 2016

M.Le Borloch , " la responsabilité des dommages causés par, les robots village de la justice , 2020 , available at www.village-justice.com/article/responsabilite-desdommages-causes-par-les-robots

P. Cerka , J. Grigiené and G. Sirskite , " liability for damages caused by artificial intelligence " , computer & security law review , Vol 31 , no 3 , 2015

Thomas Leemans, La Responsabilité Extracontractuelle de l'intelligence Artificielle

Sabine Cless, Emily Silverman, Thomas Weigend: New Criminal Low Review. Robots, Self-driving Cars, Criminal Responsibility Negligence, 2016

E. Lavallée , Lorsque l'intelligence artificielle est discriminatoire , journal le droit de savoir, 16 May 2017 https://www.lavery.ca/fr/publications/nos-publications/3013-lorsque-lintelligence-artificielle-est-discriminatoire.html